

دبي تُعَدُّ للتحول إلى «اقتصاد ذكي»



أعلنت إمارة دبي أمس استراتيجية متكاملة لبناء سياسة «الاقتصاد الذكي»، والتحول إلى مدينة ذكية بالكامل بعد ثلاث سنوات، من خلال التركيز على مئة مبادرة جديدة وأكثر من ألف خدمة ذكية، تتعلق بقطاعات السياحة والعقار والكهرباء وتسهيل أعمال المستثمرين، إضافة إلى الخدمات الحكومية التي تسهل حياة المقيمين، من حركة السير والصحة والتعليم، إلى شراء مستلزماتهم عبر الهواتف الذكية. وأكد ولي عهد دبي الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم خلال مؤتمر حضره نائب رئيس دولة الإمارات رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن «دبي تطوّر نموذجاً جديداً في التنمية من خلال تسخير التكنولوجيا لخدمة أهلها والمقيمين على أرضها».

واعتبر وزير مجلس شؤون رئاسة الوزراء محمد القرقاوي أن «إستراتيجية دبي الجديدة تتألف من ستة محاور رئيسة، إضافة إلى أكثر من ألف خدمة ذكية، تشمل تكامل الدوائر الحكومية من الناحية الفنية والخدماتية والتعاون في ما بينها ومع القطاع الخاص». وأضاف: «تشمل الإستراتيجية خلق الوعي وتغيير سلوك الجمهور، وإطلاق فرصة لمتابعة التطورات التكنولوجية، حتى تتحول دبي إلى أذكى مدينة في العالم بعد ثلاث سنوات». وتسابقت الدوائر الحكومية خلال المؤتمر للإعلان عن إنجازاتها في هذا المجال منذ انطلاق المشروع قبل ستة أشهر، فأعلن مسؤولون في دائرة التنمية الاقتصادية تبني «خلق بيئة أعمال ذكية لخدمة المستثمرين والمتعاملين، وإطلاق تطبيقات للتجارة الذكية تشمل أكثر من 570 سلعة أساس من أكثر من مئة سوبرماركت وهايبرماركت».

وأعلن مسؤولون في «اقتصادية دبي» إطلاق مشروع لتطوير الرقابة الذكية على السلع والخدمات، وآخر يتعلق بالتراخيص الذكية وتوثيق العقود وتطبيقات لتسجيل الرخص لا تستغرق أكثر من خمس دقائق». وأعلن مسؤولون من دائرة المواصلات أنهم في صدد إطلاق 200 خدمة و22 مشروعاً خلال العام المقبلين، منها مشروع مركز موحد للمرور لتسهيل حركة السير، إضافة إلى تطبيقات تتعلق بمواقف ذكية، وسيارات أجرة ذكية فيها شاشة ترشد السائح إلى الفعاليات التي تحتضنها الإمارة في تلك الفترة، ومعلومات عن الفنادق وحجوزات الطيران، فضلاً عن نظام آلي للتحكم بالحافلات.

وفي ما يتعلق بخدمة الكهرباء، أكد المعنيون إطلاق تطبيقات تساعد المستهلكين على استخدام الطاقة الشمسية والطاقة البديلة بدلاً من الكهرباء، ما يساعد في دعم سياسة التنمية المستدامة التي تنتهجها الإمارة في إطار ترشيد الطاقة، إضافة إلى 150 خدمة أخرى، تساعد في الحصول سريعاً على الخدمة وتوصيل الكهرباء، ودفع الفواتير، فضلاً عن إنشاء بنية تحتية قوية لشحن السيارات الكهربائية.

إلى ذلك، نقلت وكالة «رويترز» عن وزير المال الصربي لازار كرسيتيتش قوله أمس إن صربيا ستحصل على قرض قيمته بليون دولار وأجله 10 سنوات من الإمارات بفائدة اثنين في المئة. وقال كرسيتيتش للصحافيين خلال مؤتمر في منتجع التزلج الصربي كوباونيك: «سأتوجه إلى الإمارات (أمس) وأوقع غداً (اليوم) قرضاً بليون دولار لدعم الموازنة». وذكر الوزير أن القرض سيتطلب موافقة البرلمان الذي لن تُعقد جلسته المقبلة إلا بعد انتخابات برلمانية في 16 آذار (مارس) الجاري.